



## الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات

### العاملون في القطاع العام

#### لم عليك دعم القانون حول الحق في الوصول الى المعلومات؟

- دعمك لهذا القانون هو برهان لالتزامك بالشفافية والفعالية والحكم الجيد في لبنان.
- دعمك لهذا القانون واجب يترتب عليك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها لبنان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (٣٣/١٦-١٠-٢٠٠٨).
- هذا القانون سيسهل وصولك إلى المعلومات بطريقة فعّالة من شأنها تحسين عملية التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- هذا القانون سيساعدك على أداء دورك كموظف حكومي بفعالية.
- إعلان المعلومات الحكومية سيحسن صورة المؤسسات الحكومية لدى المواطن ولدى مختلف مؤسسات القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني.

#### ما هي الفوائد من جعل المعلومات الحكومية علنية؟

- قدرة المواطنين على الحصول على المعلومات المتعلقة بالحكومة ستزيد من ثقتهم بالحكومة وبالمسؤولين المنتخبين كما ستعزز الثقة بين المواطنين والدولة.
- وصول المواطنين الى المعلومات حول سياسة الحكومة وصنع القرار سيمكنهم من مساءلة الحكومة.
- الشفافية ستشجع الحكومات على تطوير السياسات العامة واتخاذ القرارات وفقاً لمعطيات واقعية وتفصيلية وموضوعية مما سيحد من القرارات الاستثنائية أو التعسفية.
- وصول المواطنين إلى الأسباب الموجبة للقرارات الحكومية لاسيما تلك التي تؤثر على حقوقهم من شأنه أن يحد من سوء التفاهم وأن يعزز الدعم الشعبي للحكومة.
- تعزيز الشفافية سيحسن الفعالية ويحد من الفساد.

#### كيف يمكن لهذا القانون أن يساعد على تحسين فعالية الحكومة؟

- هذا القانون سيوفر آلية بسيطة وسهلة لأي شخص يطلب الحصول على معلومات من الإدارة.
- هذا القانون سيشجع دمج أنظمة إدارة السجلات والأرشيف ضمن الحكومة وتوحيدها كما سيساعد على تحديد العوائق البيروقراطية.
- هذا القانون سيحسن عملية تدفق المعلومات داخلياً بين الوزارات والوكالات العامة الأخرى.
- من شأن آليات المعلومات المعتمدة بين المؤسسات الحكومية أن تدعم نظام الضوابط والموازين بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

#### كيف يمكن لهذا القانون أن يعزز شفافية الحكومة ويحد من الفساد؟

- من خلال تمكين المواطنين من الوصول الى المعلومات الخاصة بوضع السياسات والقرارات.
- من خلال العمل على وضع نظام آليات واضح وقابل للتطبيق بهدف تمكين المواطنين من الوصول الى الحكومة.
- من خلال توثيق، تبرير والإفصاح عن كافة أشكال العقود الحكومية والمناقصات العامة.
- من خلال تعزيز وضوح إجراءات الحصول على المعلومات داخل مكاتب الحكومة وإيجاد الآليات لإنفاذ هذه الاجراءات مما سيؤدي الى خفض الارتياء والفساد في الادارة.

الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات ("الشبكة") هي مجموعة متعدّدة القطاعات تتألف من برلمانيين ووزارات وجمعيات من القطاع الخاص ونقابات مهنية ومنظمات غير حكومية تسعى الى تعزيز الشفافية والمحاسبة والنهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنية في لبنان من خلال الوصول الى المعلومات وحماية الأفراد الذين يبلغون عن الفساد ("حمية كاشفي الفساد"). وقد تأسست الشبكة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمبادرة من "منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل"، بالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون - مكتب لبنان".